

مقابلة مع وائل توفيق - ناشط اشتراكي في اليسار الثوري في مصر

27 نوفمبر 2011

www.socialistworld.net

موقع اللجنة لأمية العمال



ما هو المزاج الحالي لدى المعتصمين في مصر اليوم وما هي أهدافهم/هن؟

اليوم المجلس العسكري لا يمثل في ذهن المعتصمين المدافع عن الثورة كما حاول ان يقدم نفسه في فبراير وبدايات مارس. لقد تكشف دوره وموقعه كمتآمر على الثورة تدريجيا ومن خلال القمع المكشوف ضد قوى الثورة أمام الجماهير. الكثيرون اعتقدوا في وطنية الجيش وانحيازه في الاسابيع الأولى لكن تبين لهم بالممارسة انه عدو للثورة وليس مدافعا عنها وانه لم يكن قادرا على قمعها، ففضل الالتفاف عليها على أمل ان يقضى عليها بالتدريج وهو يرفع زورا رايتها. انتهت المسرحية وظهر العسكري بوضوح في ثوب الشرير عدو الثورة بدلا من بطلها الحامى ودارت معارك كثيرة ضد العسكري وتغيرت الشعارات إلى المطالبة بإسقاطه. والشعار الأساسي اليوم في ميدان التحرير وميادين الاعتصامات الأخرى هو "لا للحكم العسكري" و"من أجل حكومة مدنية". ويعني ذلك أن يكون الدور الوحيد للجيش هو الدفاع عن حدود الوطن والعودة إلى الثكنات العسكرية. أما المجلس العسكري فهناك اصرار على محاكمته بتهمة قتل الثوار العزل، وهي نفس التهمة التي يحاكم بها مبارك ورجاله الآن، وهذا يعني بطبيعة الحال عزلهم من مناصبهم وتقديمهم للمحاكمة.

الميدان الآن صار أكثر نضجاً من يناير، لقد وعي بأن السلطة الثورية هي التي يشكلها الثوريون. ومن ثم هناك مقترحات بأسماء يجري التشاور بشأنها بين قوى وتيارات الثورة على تشكيل مجلس رئاسي مؤقت ينفذ هو عملية نقل السلطة ديمقراطيا إلى حكومة مدنية منتخبة، والجدل دائر حول هل يطلب من المجلس العسكري نقل سلطاته إلى الهيئة التي تختارها قوى الثورة أم تفرض هذه الهيئة نفسها بانتخاب أو تفويض من القوى الثورية وسحب الثقة من المجلس العسكري أو تجاهل وجوده. ثمة من يرى تشكيل حكومة مؤقتة يتم فرضها على المجلس ويكون لها صلاحيات كاملة. ولإزالة التشاور جاريا حتى الآن، ماهو محل اتفاق واضح اعتبار الانتخابات الرسمية الجارية مؤامرة لتكريس استمرار سلطة العسكر مع مساندة من الاسلاميين له، وهناك اتهام بالتواطؤ والخيانة موجه من قطاع كبير إلى الاخوان والسلفيين لدورهم المعادي للانتفاضة الثانية والمتواطئ مع المجلس. وهناك دعوة إلى مقاطعة الانتخابات من جانب قوى الثورة، إلا أن المجلس العسكري هدد بتوقيع غرامة مالية كبيرة (500 جنيه) على من لا يشارك في الانتخابات.

ويتضمن النقاش الجارى بين قوى الثورة أيضا تحديد مهام وصلاحيات الهيئة المزعم تكوينها ومدتها ومن هي الشخصيات محل التوافق العام، وما اذا كان يجب تشكيل هيئة ثورية معاونه لها ومكونة من أطراف قوى الثورة.

الملاحظ أن القطاع الأكبر من قوى الثورة التي قاتلت وقدمت شهداء ومصابين ببسالة اسطورية لمدة 5 ايام متتالية ضد قنابل كيميائية محرمة دوليا ورمصاص حي وبنادق خرطوش متعددة وحتى مدرعات ومدافع رشاش، هم ابناء الاحياء الفقيرة والهامشيين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة. إلا أن اغلبهم ليس منظماء، وثقافته السياسية ولدت من رحم الاحداث ومناقشات الميدان، وهي ثقافة تتضمن توجهات راديكالية حتى بدون وعي أساسه نظري كافي. وللأسف حتى الآن القوى الطبقيّة العمالية المنظمة لم تدخل ساحة المواجهة في هذه الانتفاضة الثانية إلا بصوره رمزيه للغاية. الجمهور الفقير غير المنظم هو القوه الرئيسي حتى الآن، ونتوقع أن ترتفع الطبقة العاملة الى مستوى هذه اللحظة حتى يمكن تعديل الموازين وتجزير المشهد أكثر فأكثر، خاصة بعد شن رجال الأعمال في الفترة الأخيرة هجمات على النقابات المستقلة، وتراجع وزير القوى العاملة البرعي عن حل مجلس اتحاد العمال الرسمي، فشن عدد من القيادات العمالية حملة ضد هذه الإجراءات المعادية للعمال وللتنظيم العمالي المستقل وطالبوا بحل المجلس القديم واستبداله بلجنة جديدة مستقلة او من غير القيادات الصفراء من أجل الاعداد لاجراء انتخابات عمالية.

ما هو المزاج العام لدى الشعب المصري اليوم؟

المزاج الجماهيري في زمن الثورات هو مزاج متغير وسريع التحول. لقد أراد العسكر اظهار الانتفاضة الثانية كمؤامرة ضد الانتخابات والاستقرار، ونجحوا جزئيا لمدة يوم واحد فقط في بلبلة الجماهير وجذب بعض التعاطف، إلا أن مشاهد القتل الوحشي والعدوان الشديد



اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.

نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا - www.socialistworld.net

على المقبوض عليهم وإهانة جثث الشهداء حولت المزاج الجماهيري الى التعاطف – وحتى التضامن – مع ثوار التحرير. واتسع نطاق الانتفاضة الى عدة محافظات، ونزل في اليوم الثالث للمواجهات ما يقارب من نصف مليون متظاهر الى التحرير، وفي اليوم الرابع انتظمت مليونية حقيقية يزيد المشاركون فيها على مليون شخص من رجال ونساء من كل الأعمار في ميدان التحرير بمفرده، فضلا عن باقي الميادين في المحافظات التي لازالت تشهد معارك عنيفة ضد العسكر حتى هذه اللحظة. وهذا ما اجبر العسكر على إيقاف القمع خوفا من انتصار هذه الموجة المتزايدة، وهو أيضا ما شجع المعتصمين على رفع سقف مطالبهم والاصرار على أن يكون الاطاحه بالحكم العسكري هو الهدف المباشر للانتفاضة مع استلام السلطة من قبل الثوريين.

ماذا عن النضال العمالي؟ هل هناك إضرابات عمالية اليوم؟

في الشهرين الماضيين توسعت الاضرابات مطالبة بتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي وضمت كل فئات الطبقة العاملة. بعض الأيام شهدت ما بين 10 و15 اعتصاما عماليا في أن واحد. وكان هناك غضب ومزاج معارض للمجلس العسكري. ولكن اليوم خلال الاعتصامات الجارية في ميدان التحرير والاعتصامات الأخرى، وباستثناء عن بعض الأفراد القيادية من الحركة العمالية، لا تشارك الحركة العمالية ولا النقابات المستقلة في الاعتصامات. باستثناء تنظيم النقابات المستقلة لمسيرة إلى ميدان التحرير ضمت حوالي 500 عامل يوم الجمعة الماضية.

إلا أننا يجب ان نعترف بأن العمال لم يدركوا حتى الآن أهمية دورهم وأهمية تدخلهم ليقودوا هذه الجماهير إلى انتصار طبقي ثوري. وقد يفسر هذا ما تعرض له بنية الطبقة العاملة ووعيتها من تشويه وتفكيك عبر عقدين على الأقل، إلا انه دون أن ترتفع هذه الطبقة الى مستوى اللحظة الثورية فتلك النضالات إن أخفقت فسوف يتم حجزها عند حائط إصلاحى محدود وتكون دماء كثيره قد أهدرت سدى.

هل يدعو اليسار للإضراب؟

دعا عدد من القوى اليسارية مثل "اليسار الثوري" و"الاشتراكيين الثوريين" و"اتحاد العمال المستقل" إلى الإضراب العام ولكن للاسف لم تلق هذه الدعوة استجابة من العمال حتى الآن.

ما هي مقاربات المعتصمين تجاه الانتخابات الحالية؟

تباينت مواقف المعتصمين حول المشاركة في الانتخابات الحالية حيث نادى البعض بضرورة المشاركة بهدف عدم ترك الساحة للقوى اليمينية وإنفرادها بمقاعد المجلس، ورأى الطرف الثاني ضرورة المقاطعة للانتخابات التي تجري تحت إشراف السلطة العسكرية التي إستباحت دم المصريين والتي يصفها أغلب الثوريين الآن بقيادة الثورة المضادة، ناهيك عن محاولة هذا المجلس وأد الثورة والعمل على تصفية الحالة الثورية تمهيدا لاستعادة النظام بفساده واستغلاله بمسلمات ووجوه جديدة وتحت حماية ومشاركة – أو هيمنة – الجنرالات.

وما هي مقاربات العمال تجاه الانتخابات؟

استطاعت السلطة الحاكمة في مصر بث إشاعة تطبيق حكم الغرامة على المقاطعيين للانتخابات والتي قدرها القانون بـ500 جنيه على كل مقاطع، الأمر الذي قد يعمل على نزول حتى غير المهتمين. ولكن على المستوى العمالي لا وضوح لمدى إهتمام الطبقة العمالية بالانتخابات، بخلاف ما قد يتضح من عدم وجود ثقة لدى الغالبية من الجماهير المصرية في أية إجراءات تأتي من قبل القائمين على السلطة في مصر. البرلمان المصري لأكثر من خمسين عاما لم يكن معترفاً عن الجماهير المصرية. ولم يعمل لصالحهم. وتم تزويره بفجائه ووضوح عدة دورات. هكذا فقدت الجماهير الثقة في الإصلاح البرلماني وفي البرلمان نفسه، وتنتظر بتشكك كبير إلى أي مرشح للبرلمان وتميل إلى عدم المشاركة في انتخاباته. وذلك مع شعور الجماهير والعمال أن شيء لم يتغير بعد، فثمة ميل جماهيري إلى العزوف – وهي مقاطعة تلقائية – إلا أن التهديد بالغرامة قد يجبر الجماهير على مشاركة أوسع ولا يمكن توقع نتائج هذا الاجبار بعد.

هل ستنمو الحركة وتتطور؟

الحركة بالفعل نمت وتطورت، ثم هناك اتساع في عدد من واجهوا الشرطة والعسكر، وتصميم أكبر على هزيمتهم. كان المشاركون في اليوم الثالث للانتفاضة الثانية وانتشارها في المحافظات أكبر وأسرع، في حين تراجعت أو هام التغيير السلمي الذي يسخر منه الناس الآن. وهناك الآن وعي أنضج لدى الجماهير المشاركة وأكثر تقدماً وإدراكاً. مناورات العسكر تتحطم فور ظهورها، والحذر من مناورات الاحزاب أصبح شديداً وحتى متطرفاً. ويحاصر الآن الجماهير مقر البرلمان ومجلس الوزراء حتى لا يفرض عليهم المجلس اختياره الأخير لأحد رموز النظام – الجنزوري – ولا يستطيع حتى الجنود الاقتراب من مجلس الوزراء. حيوية الثورة المصرية مدهشة وواعدة، وذلك حتى لو كانت في حاجة إلى بروز قوى ثورية منظمة توجه هذه الحيوية الى الاتجاه الصحيح.

كيف يمكن للحركة العمالية المستقلة أن تتطور؟

يحتاج الأمر لمزيد من الجهد والوعي المباشر. اليسار المصري بتياراته لا يزال هو الآخر دون مستوى اللحظة، ولا تزال بعض قوى اليسار تفضل التحالف مع قوى غير يسارية ولا تتحالف أو تنظم عملاً مشتركاً مع قوى يسارية. النزعة العصبوية لا زالت سائدة، والأمر يحتاج الآن إلى خلق جبهة اشتراكية موحدة للتعامل مع مهام اللحظة. نحتاج إلى توحيد الجهود المبعثرة وإلى خلق كتلة اشتراكية قادرة على التأثير في سير الأحداث، وعلى هذه الكتلة أو الجبهة أن تتحرك هي نفسها يساراً بالإسراع في تعبئة وتنظيم العمال المصريين، سواء في تنظيم نقابي أو تنظيم سياسي. فالإقتصار على جذب العمال إلى التنظيم النقابي دون دفعهم إلى العمل السياسي المنظم الآن سيكون خطأ فادحاً قد يؤدي إلى هزيمة الثورة.

لقد ركزنا على بناء منظمات نقابية مستقلة للعمال بينما التنظيم الاجتماعي الرأسمالي كله على المحك وقابل للسقوط لو سرنا في الاتجاه الصحيح. ثمة مهمة، سياسية / نقابية، مركبة للثوريين المصريين في تنظيم العمال في هذه اللحظة فرضها علينا مجرى الأحداث ويجب أن نعيها ونتعامل معها. النقابات المستقلة تسير بخطى بطيئة ومترددة فهي مولود حديث الولادة وفي مناخ صعب، والمتأمرون عليها عديدون. إن إرفاق التنظيم النقابي بفكرة التنظيم السياسي حتمية وجوهرية لو أردنا مساعدة العمال على النصر. يجب أن نهزم تردنا نحن لننجح في دفع العمال دفعا ثورياً.

ماذا يطرح اليسار الثوري من استراتيجية ومن بديل؟

هذا السؤال شديد الصعوبة. يمكن أن نقول انه بوصفنا اشتراكيين فاستراتيجيتنا بالضرورة هي الإطاحة بالنظام الرأسمالي واقامة نظام اشتراكي ينظمه ويديره المنتجون. لقد كنا نتحدث في ادبياتنا عن الثورة طول الوقت، ونعمل على تهيئة الشروط الذاتية للملائمة لنجاحها. تحدث البعض خارجنا عن الثورة باعتبارها وشبكة منذ بضعة سنوات، لكنهم قدروا لحدوثها بضعة اشهر فقط لدرجة ان احدهم شدد على تجهيز السوفييتات فوراً. وبالطبع كانوا واهمين فلم تكن الجماهير وقتها داخلية في المعادلة، وكان النظام وقتها أقل تازماً وأكثر تماسكاً. الثورة المصرية فاجأت الجميع من أجهزة النظام حتى أشد فرق المعارضة تطرفاً. الدعاية للثورة أو التحدث عنها شيء، والتعامل مع ثورة حقيقية بدنياميتها وانعطافاتها وتعقيدات مساراتها شيء آخر تماماً. الثورة لا تنتظر ظروفاً نموذجية لتحدث، والانتفاضة الجماهيرية أمر وارد دائماً ولو لأبسط الأسباب من حيث الظاهر، إلا أن تحول الانتفاضة إلى ثورة منتصرة قادرة ليس فقط على الإطاحة بالنظام ولكن أيضاً على فرض نظام جديد، ليس امراً بسيطاً.

فيما يتعلق بانتصار ثورة اجتماعية فالأحداث تبرهن على أن نظرية لينين لا تزال صحيحة تماماً، فلا يكفي الاندفاع العفوي للجماهير مهما كان قويا وشديداً، ولا يكفي وجود ازمة في النظام أو تشققات داخله، إذ أن بدائله الطبقية أيضاً جاهزة وكثيرة. الرأسمالية كالحرباء قادرة على تغيير قشرتها الخارجية عندما تواجه خطراً، وسوف تأخذ لونها الجديد من بيئية الخطر الذي يتهدها بالذات. إن شرط وجود قيادة ثورية والتنظيم الثوري للجماهير حاسماً لانتصار الثورة، ولا زال هذا الشرط غائباً وغير متحقق حتى الآن في الثورة المصرية. لهذا فهي عرضة لتقلبات وتموجات الاندفاع العفوي، وعرضة أيضاً للانجرار وراء مناورات بدائل النظام بين صفوف المعارضة، مثل الليبراليين أو الإسلاميين. وان كانت أنضجت وعباً حذراً تجاه مناورات النخب السياسية وانتهازيتها لكن تخبطها لا زال محتملاً بسبب عدم وجود تنظيم ثوري يجذب طلائعها للسير في اتجاه جذري، ويساعدها في وضع التكتيكات الملائمة، ويعزز استقلالها عن رموز وبدائل النظام من الوسطيين والإصلاحيين.

في رأينا إن جبهة موحدة للاشتراكيين واتباع سياسة ثورية ملائمة سيجل بدرجة كبيرة مشكلة غياب تنظيم ثوري قوي، وهو التكتيك الذي سنناضل بين فرق اليسار لانجازه، وبقيادة موحدة تقود كل قوى اليسار لتنفيذ برنامج عمل ينطلق من معطيات اللحظة وبهدف وضع المهام المطلوبة لتطویر وتجزيير حركة الجماهير سياسياً وتنظيمها على رأس جدول أعماله، ومرونة تسمح له بالتعامل مع الانعطافات صعوداً وهبوطاً. كانت هناك مبادرة لإنشاء حزب للعمال، إلا أنها كانت دون مستوى متطلبات اللحظة بكل المقاييس، ففي الوقت الذي يتمسح فيه أشد القوى رجعية بالثورة ويضع اسمها على رأيتها، جاء اسم المبادرة – حزب العمال الديمقراطي، ومتى؟ في لحظة ثورة، وكان نيل الديمقراطية هو الهدف وليس انجاز أو إتمام الثورة، فضلاً عن نقابوية الاداء وانغلاقه مما جعلها مبادرة غير ناجحة بالمرّة. اننا بمفردنا غير قادرين على احداث تأثير في مجرى الاحداث او الاضطلاع بمهمة تنظيم قوى الثورة، وكذلك الأمر بالنسبة لأي فريق آخر من قوى اليسار المصري. لذلك فالجبهة الاشتراكية المتحدة الآن، واكثر من أي وقت مضى، ضرورة حياة أو موت للثورة وللأشتراكية المصرية في أن واحد.

عدا ذلك سنقوم بما يجب علينا القيام به من دعاية ثورية والمساعدة في تنظيم العمال ومواجهة دعاية وأساليب الثورة المضادة أو القوى الانتهازية، والمشاركة في النضالات والمعارك التي يفرضها سير الأحداث، إلا أن ذلك لا يكفي لتنتصر الثورة المصرية.